

غسل الأموال وتمويل الإرهاب

**MONEY
LAUNDERING**



التعريفات

غسل الأموال:

كل فعل ينطوي على إكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو نقلها أو إدارتها أو حفظها أو إستبدالها أو إيداعها أو إستثمارها أو التلاعب في قيمتها أو تحويلها أو أي فعل آخر وكان القصد من هذا الفعل إخفاء أو تمويه مصدرها أو الطبيعة الحقيقية لها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها أو الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال مع العلم بأنها متحصلة من أي من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

العملية المشبوهة:

أي عملية يعتقد ولأسباب مبررة أنها تتعلق بمتحصلات إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون.

عملاء ذو مخاطر مرتفعة:

- ✓ الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر (PEP's)
- ✓ العملاء غير المقيمين.
- ✓ عملاء العمليات المصرفية الخاصة Private Banking .
- ✓ العملاء الذين ينتمون أو يتواجدون في الدول المصنفة بالمخاطر المرتفعة.



التعريفات

المستفيد الحقيقي:

الشخص الطبيعي صاحب المصلحة الحقيقية ، الذي تتم علاقة العمل لمصلحته أو نيابة عنه أو له سيطرة كاملة أو فاعلة على شخصية إعتبارية أو الحق في إجراء تصرف قانوني نيابة عنها.

العناية الواجبة:

- يقصد بالعناية الواجبة بشأن العملاء
- ✓ التعرف على هوية العميل وأوضاعه القانونية ونشاطه والغاية من علاقة العمل وطبيعتها والمستفيد الحقيقي (إن وجد)
 - ✓ التحقق من كل ذلك والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة بأي وسيلة من الوسائل المحددة بمقتضى التشريعات ذات العلاقة.
 - ✓ بالإضافة الى التعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية فيما بين المصرف والعميل والغرض منها.

تمويل الإرهاب (القانون العراقي):

كل فعل يرتكبه أي شخص يقوم بأية وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، بإرادته، بتوفير الأموال أو جمعها أو الشروع في ذلك، من مصدر شرعي أو غير شرعي، بقصد إستخدامها، مع علمه بأن تلك الأموال ستستخدم، كلياً أو جزئياً في تنفيذ عمل إرهابي، أو من إرهابي أو من منظمة إرهابية، سواء وقعت الجريمة أم لم تقع وبصرف النظر عن الدولة التي يقع فيها هذا الفعل، أو يتواجد فيها الإرهابي أو المنظمة الإرهابية.



التعريفات

العميل:

أي شخص يقوم أو يشرع بأي من الأعمال التالية مع إحدى المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة:

- ✓ ترتيب أو فتح أو تنفيذ معاملة أو علاقة عمل أو حساب له.
- ✓ المشاركة في التوقيع على معاملة أو علاقة عمل أو حساب.
- ✓ تخصيص أو تحويل حساب أو حقوق أو إلتزامات بموجب معاملة ما.
- ✓ الإذن بإجراء معاملة أو السيطرة على علاقة عمل أو على حساب.



ما هو غسل الاموال

غسل الأموال عبارة عن إجراء يتخذ من قبل أشخاص أو جهات إجرامية لإخفاء المصدر الأساسي للدخل المتأتي نتيجة الأعمال الإجرامية وهذا الإجراء غير محدد بنمط واحد، قد يكون بسيط جداً (شراء موجودات ثمينة مثل عقار، مجوهرات، سيارات) أو أن يتكون من عدة عمليات معقدة جداً (مئات التحويلات المالية من خلال شبكات البنوك وشركات وهمية) بهدف إعطاء مشروعية قانونية في ظاهرها لمصادر الدخل الناتج عن هذه الأعمال والتي تكون بهيئة نقد يحتاج إلى أن يوضع ضمن النظام المصرفي ليتم التصرف به بحرية ومشروعية من خلال تنفيذ ثلاث مراحل لغسل الأموال:

المرحلة الأولى: التوظيف (Placement)

يتم خلال هذه المرحلة توظيف أو استثمار أو إدخال الأموال المتأتية من جريمة أو عمل غير مشروع إلى النظام المالي.

المرحلة الثانية: التغطية (Layering)

يتم خلال هذه المرحلة إخفاء (تمويه) علاقة الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بسلسلة معقدة من العمليات المالية وغير المالية.

المرحلة الثالثة: الدمج (Integration)

يتم خلال هذه المرحلة دمج الأموال المغسولة في الإقتصاد بحيث يصبح من الصعب التمييز بينها وبين الأموال المتأتية من مصادر مشروعة.

أساليب غسل الأموال

- ✓ من خلال المعاملات المالية التي تتم نقداً.
- ✓ من خلال حسابات الأشخاص.
- ✓ من خلال الحوالات.
- ✓ من خلال صناديق الأمانات.
- ✓ من خلال تعاملات ذات صلة بالإستثمار.
- ✓ من خلال التسهيلات الإئتمانية.
- ✓ من خلال تمويل العمليات التجارية والإعتمادات المستندية.
- ✓ المعاملات المصرفية والمالية الدولية.
- ✓ الخدمات المصرفية الإلكترونية.



الآثار السلبية لغسل الاموال - على الإقتصاد والأمن القومي

- ✓ خلق حالة من عدم الإستقرار في الطلب على النقود بالإضافة إلى زيادة معدلات التضخم نتيجة لزيادة المستوى العام للأسعار .
- ✓ التأثير السلبي على معدلات النمو الإقتصادي نتيجة لتوجيه الأموال المغسولة لقطاعات إقتصادية غير مناسبة.
- ✓ فقدان الثقة في النظام المالي والمصرفي.
- ✓ الأثر السلبي على البيئة الآمنة الضرورية لجذب الإستثمارات الخارجية.
- ✓ خلق حالة من عدم الثبات في تدفقات رؤوس الأموال وفي أسعار الصرف.
- ✓ البلدان التي لا تتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة غسل الأموال تشكل عامل جذب لجرائم غسل الاموال.
- ✓ قيام (FATF (Financial Action Task Force بإدراج البلدان التي لا تتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة غسل الأموال ضمن قائمة الدول غير المتعاونة (NCCT Non Co-operating Countries and Territories Countries List) وبالتالي إخضاعها لحدود وشروط إضافية في عمليات التحويل.



الآثار السلبية لغسل الاموال - على مستوى المصرف

- ✓ مخاطر فقدان السمعة والنزاهة مما يترتب عليه فقدان المصرف لعملائه الجيدين ذوي المخاطر المنخفضة (العملاء الجيدين).
- ✓ المخاطر التشغيلية (زيادة تكاليف العمليات مع المصارف المراسلة).
- ✓ المخاطر القانونية (العقوبات المادية والقانونية).
- ✓ مخاطر إدارة السيولة نتيجة لعدم قدرة إدارة المصرف على توقع قيمة الحوالات المالية الضخمة التي يقوم بها غاسلي الأموال بشكل مفاجئ.



الآثار السلبية لغسل الاموال - على مستوى الموظف والعميل

- ✓ زيادة الصعوبات والتكاليف في عمليات تحويل الأموال.
- ✓ منع بعض العملاء من تحويل الأموال خارج البلد.
- ✓ فقدان الموظف لسمعته ولمستقبله المهني تبعاً لذلك في حال عدم تنفيذ متطلبات الجهات الرقابية المحلية والدولية سواء بجهل منه أو تجاهل، بالإضافة إلى تعرضه للعقوبات المادية والقانونية.



الآثار السلبية لغسل الاموال - لذلك

- ✓ يتوجب على أي إداري في المصرف الإلتزام بسياسات وإجراءات عمل المصرف والقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب كلاً بحسب مجال وظيفته.
- ✓ يحظر على أي إداري في المصرف تولّي إدارة أي حسابات بالوكالة لأي عميل بإستثناء الزوج والأقارب من الدرجة الأولى وذلك بعد الحصول على موافقة الإدارة.
- ✓ لا يجوز وتحت أي ظرف كان قبول إدارة حسابات، أو إجراء حركات، أو القيام بأعمال تجارية مع أي عميل حالي أو محتمل يشتبه بضلوعه من خلال سلوكياته وتصرفاته بمحاولة الدخول في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ✓ يحظر على أي موظف وتحت طائلة الإجراءات التأديبية الإفصاح للعميل أو المستفيد الحقيقي بطريق مباشر أو غير مباشر أو بأي وسيلة كانت عن أي إجراء من إجراءات الإخطار التي تتخذ أو التي تتعلق بتمويل الإرهاب أو بأشخاص أو كيانات مدرجة أو عن البيانات المتعلقة بها.
- ✓ لا يجوز إستجواب أي عميل والتحقيق معه بناءً على وجود إشتباه بعملية غسل أموال حيث أنّ دور المصرف في هذا المجال يقتصر على جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بها والإبلاغ عنها.



الآثار السلبية لغسل الاموال - لذلك

- ✓ يمنع فتح أي حساب جديد أو التعامل مع حساب قائم لأي شخص (طبيعي أو إعتباري) إذ اظهر إسم العميل على قوائم الـ UN أو OFAC.
- ✓ لا يجوز التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية إذا صرح طالب فتح الحساب أو تبين للبنك وبصورة لا تقبل الشك أنّ الحساب سيستخدم لأغراض محظورة طبقاً لتعليمات البنك المركزي و/أو الحكومة و/أو التشريعات النافذة في العراق وتعليمات المصرف الداخلية .
- ✓ لا يجوز التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية إذا تبين للبنك أن الحساب سيستخدم لإيداع أموال حصل عليها طالب فتح الحساب بصورة تتنافى مع التعليمات والقوانين والتشريعات النافذة في العراق.
- ✓ لا يجوز التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية إذا رفض العميل تقديم أي مستندات تتعلق بهويته أو بنشاطه.



الآثار السلبية لغسل الاموال - لذلك

- ✓ في حال عدم تمكن المصرف من إستيفاء إجراءات العناية الواجبة بشأن العملاء المنصوص عليها من تعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب ، يتعيّن عدم فتح الحساب أو الدخول في أي علاقة مصرفية مع العميل، أو تنفيذ أي عمليات لحسابه.
- ✓ إغلاق حسابات عملاء الفروع المخالفة لسياسة ودليل تعليمات عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتم بموافقة الإدارة العليا للبنك بناءً على توصية من دائرة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال.
- ✓ يمنع منعاً باتاً وفي أي حال من الأحوال فتح حساب لأي شخص أو جهة دون إكمال الحد الأدنى من مستندات إثبات الهوية.
- ✓ يتم فتح كافة حسابات العملاء والشركات في فروع المصرف فقط، ويمنع منعاً باتاً ولأي جهة أو إدارة أخرى بفتح أي حساب لأي شخص سواء كان طبيعي أو إعتباري إلا من خلال فروع المصرف، وتكون فروع المصرف مسؤولة مسؤولية تامّة عن تطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال على كافة الحسابات المفتوحة لديها بغض النظر عن الخدمات المصرفية أو التسهيلات التي ستقدّم للعميل و/أو أهمية العميل.

التصرفات التي تجلب الشبهة - سلوكيات العميل

- ✓ العميل الذي يقوم بالإستفسار من المصرف حول سجلات وأنظمة المصرف وتعليماته و الحد الوارد ضمن التعليمات وذلك بهدف الإحاطة بالمعلومات الكافية حول عمليات غسل الأموال وتجنب المخالفات القانونية بشأنها.
- ✓ العميل الذي يظهر إستياء وعدم رغبة في إستكمال إجراءات عملية مالية معينة عندما يعلم بأنها تتطلب إبلاغ الجهات المعنية بتفاصيلها.
- ✓ العميل الذي يتصرف بشكل غير طبيعي مثل عدم إستغلال الفرصة للحصول على فائدة مرتفعة على رصيد حساب كبير الحجم ويجهل الحقائق الأساسية المتعلقة بالعملية المالية.
- ✓ العميل صاحب المزاج المتقلب والذي يرفض تزويد المصرف بوثائق إثبات الشخصية اللازمة.
- ✓ العميل الذي لا يزال على مقاعد الدراسة ويقوم بشكل غير منتظم بطلب إصدار حوالات أو إستقبال حوالات أو تبديل عملات وبمبالغ كبيرة غير مألوفة وغير منسجمة مع وضعه.
- ✓ العميل الذي يسيطر عليه شخص آخر لدى حضوره للبنك ويكون العميل غير مدرك لما يقوم به، أو يكون كبير السن ويرافقه عند تنفيذ العملية المالية شخص لا يمت له بأي صلة.
- ✓ العميل الذي يقوم بتقديم مبلغ من المال أو تقديم الهدايا الثمينة غير المبررة لموظف المصرف ومحاولة إقناع الموظف بعدم التحقق من وثائق إثبات الشخصية والوثائق الأخرى.
- ✓ العميل الذي يقدم وثائق إثبات شخصية مشكوك فيها ويرفض تزويد المصرف بالمعلومات الشخصية الخاصة به.
- ✓ العميل الذي يزود المصرف بعنوان دائم له يقع خارج منطقة خدمات البنوك أو خارج الدولة.
- ✓ العميل الذي يرفض الكشف عن تفاصيل النشاطات المتعلقة بعمله أو الكشف عن بيانات ومعلومات أو وثائق خاصة بمؤسسته أو شركته.
- ✓ العميل الذي يكون هاتف منزله أو عمله أو هاتفه المتنقل مفصولاً.



التصرفات التي تجلب الشبهة - سلوكيات موظف المصرف

- ✓ ارتفاع مستوى معيشة الموظف ومستوى إنفاقه بشكل ملحوظ ومفاجئ بما لا يتناسب مع دخله الشهري.
- ✓ قيام الموظف بالمساعدة في تنفيذ عمليات تتميز بأن المستفيد النهائي أو الطرف المقابل غير معروف فيها بشكل كامل.
- ✓ قيام الموظف بشكل متكرر بتجاوز الإجراءات الرقابية وإتباع سياسة المراوغة خلال أدائه لعمله.
- ✓ قيام الموظف بالمبالغة في مصداقية وأخلاقيات وقدرة ومصادر العمل المالية وذلك ضمن تقاريره المرفوعة لإدارة المصرف.
- ✓ تفادي الموظف لأخذ إجازات.